محضر الاجتماع الحادي عشر الاستثنائي عن بعد
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
التابعة للمنظمة

21 و29 يونيو 2025

محضر الاجتماع الحادي عشر الاستثنائي عن بعد
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة للمنظمة

المنعقد يومي 21 و29 يونيو 2025

عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بدعوة من معالي أمينها العام، اجتماعها الحادي عشر الاستثنائي عن بعد خلال يومي 21 و29 يونيو 2025 في إطار اجتماعات اللجان المخصصة للتقييم النصف مرحلي للمخطط الاستراتيجي للمنظمة 2023-2028 وتمهيدا لأعمال مجلسها التنفيذي.

وقد شارك ممثلو الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم في الاجتماع:

المملكة المغربية/ المجلس الأعلى للحسابات

- السيد/ عزيز مولاي ادريس	رئيس اللجنة

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- السيد/حسام الدين القزي	مقرر اللجنة

المملكة الأردنية الهاشمية/ ديوان المحاسبة

- السيد/ إبراهيم الشوابكة	عضو
- السيدة/عبيدة أبو حمد	عضو
- السيدة/شذى الروابدة	عضو
- السيدة/رانيا ملكاوي	عضو

جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي

- السيد/ أحمد صباح أحمد	عضو
- السيد/ نوار باسم مجيد	عضو

سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

- السيد/ جمعة الصواعي	عضو
- السيد/ صالح الهنائي	عضو

دولة فلسطين / ديوان الرقابة المالية والإدارية

- السيد/ مجدي متاني	عضو
- السيدة/ أسماء مصلح	عضو

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة (اليوم الثاني)

- السيد / سلطان العتيبي	عضو
- السيد / طلال الوهيب	عضو

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

السيدة/ فاتن خميس عطية	عضو
السيدة/ آيات رمضان محمد سيد أبو العلا	عضو
السيدة/ فاطمة محمد حسن	عضو
السيدة/ ريهام عبد الرازق إبراهيم	عضو
السيدة/ منة الله محمد خالد غازي	عضو
السيد/ محمد عاطف محمد	عضو
السيدة/ داليا رضا الهبيتي	عضو
- السيدة/ آلاء أحمد عباس	عضو
السيد/ عمرو ابراهيم عبد الفتاح يس	عضو
السيدة/ منى فهمي عبد الوهاب	عضو
السيدة/ مي مالِك عبد الرحيم	عضو
السيدة/ نوران محمد الجزار	عضو

دولة ليبيا/ ديوان المحاسبة

السيد/ منصور خليفة الهمالي	عضو
السيدة/ آية اوحيدة	عضو

المملكة المغربية/ المجلس الأعلى للحسابات

- السيد/ كمال مختاري	عضو

ولم يحضر ممثلو الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية أعمال الاجتماع.

وافتتح رئيس اللجنة السيد / عزيز مولاي إدريس الاجتماع ورحب بأعضاء اللجنة وذكّر بإطار الاجتماع الذي يمهّد لأعمال باقي لجان المنظمة ومجلسها التنفيذي وذكّر بسياقه في إطار استكمال أنشطة النصف الأول من المخطط الاستراتيجي والإعداد لبرمجة أنشطة باقي فترة المخطط، واعتذر للأعضاء على قصر المدّة نسبيا بين تاريخ الدعوة للاجتماع وانعقاده.

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض السيد/ حسام الدين القزي، مقرر اللجنة، مشروع جدول الأعمال، وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: النظر في تقرير الورشة التدريبية حول "دور الأجهزة الرقابية في مجال الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16" الذي احتضنته سلطنة عمان من 15 إلى 19 ديسمبر 2024.

البند الثالث: النظر في تقرير نشاط اللجنة لعام 2024.

البند الرابع: النظر في تقرير الورشة التدريبية حول "متطلبات أن يكون الجهاز مثالا يحتذى به" المنعقدة بتونس من 19 إلى 22 مايو 2025.

البند الخامس: النظر في ترجمة دليل إرشادات مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة حول التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة (Environmental, Social and Governance audit).

البند السادس: النظر في قصص النجاح المقترحة للنشر من قبل الأجهزة الأعضاء والتقارير المزمع إدراجها بقاعدة بيانات التقارير البيئية.

البند السابع: النظر في تصميم "ميثاق ترسيخ الاستدامة ضمن مسارات عمل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".

البند الثامن: النظر في تقدم باقي الأنشطة المبرمجة الجاري تنفيذها:

- الرقابة التعاونية حول التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج آي دي آي)؛
- ورشة الرقابة على الهدف 6 وفق نموذج ISAM بشراكة مع الأفروساي إي ؛
- ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

البند التاسع: الإحاطة علما بمشاركة اللجنة في الاجتماع المشترك المقبل أرابوساي-أسوساي وفي الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الانتوساي للرقابة البيئية.

البند العاشر: متابعة تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية 2023-2028 ومقترحات التعديل.

البند الحادي عشر: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة.

البند الثاني عشر: ما يستجد من أعمال.

البند الثالث عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

وطلب من السادة أعضاء اللجنة تقديم المقترحات أو التعديلات التي يرونها مناسبة مشيرا إلى أنّه لم ترد على الأمانة العامة مقترحات لإدراجها بالبند الحادي عشر "ما يستجد من أعمال".

واقترح رئيس اللجنة تأخير البندين 6 و10 ليصبحا في الترتيب العاشر والحادي عشر من جدول الأعمال نظرا للحاجة لوقت أكثر لدراستهما، وعرض إمكانية تأخير اليوم الثاني من الاجتماع إلى تاريخ 29 جوان 2025 عوضا عن تاريخ 22 من نفس الشهر، وذلك لمزيد من دراسة هذين البندين؛ وخاصة البند المتعلق بمتابعة تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية 2023-2028 ومقترحات التعديل بما أنّه من أهم أسباب انعقاد الاجتماع الاستثنائي.

وبعد النقاش وافق أعضاء اللجنة على إعادة ترتيب البندين 6 و10 وعلى النظر في البنود باستثناء البندين سابقي الذكر مع تأجيل النظر فيهما والمصادقة على محضر الاجتماع إلى تاريخ 29 يونيو 2025.

وقد تمّ بناء على ذلك إقرار إعادة ترتيب وتنسيق بنود جدول الأعمال-ليشتمل على 12 بندا وتمّ إقراره من قبل جميع أعضاء اللجنة وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: النظر في تقرير الورشة التدريبية حول " دور الأجهزة الرقابية في مجال الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16" الذي احتضنته سلطنة عمان من 15 إلى 19 ديسمبر 2024.

البند الثالث: النظر في تقرير نشاط اللجنة لعام 2024.

البند الرابع: النظر في تقرير الورشة التدريبية حول "متطلبات أن يكون الجهاز مثالا يحتذى به" المنعقدة بتونس من 19 إلى 22 مايو 2025.

البند الخامس: النظر في ترجمة دليل إرشادات مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة حول التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة (Environmental, Social and Governance audit).

البند السادس: النظر في تصميم "ميثاق ترسيخ الاستدامة ضمن مسارات عمل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".

البند السابع: النظر في تقدم باقي الأنشطة المبرمجة الجاري تنفيذها:

- الرقابة التعاونية حول التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج آي دي آي)؛
- ورشة الرقابة على الهدف 6 وفق نموذج ISAM بشراكة مع الأفروساي إي؛
- ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

البند الثامن: إحاطة اللجنة علما بمشاركة اللجنة في الاجتماع المشترك المقبل أرابوساي-أسوساي وفي الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الانتوساي للرقابة البيئية.

البند التاسع: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة..

البند العاشر: النظر في قصص النجاح المقترحة للنشر من قبل الأجهزة الأعضاء والتقارير المزمع إدراجها بقاعدة بيانات التقارير البيئية.
البند الحادي عشر: متابعة تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية 2023-2028 ومقترحات التعديل.
البند الثاني عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

البند الثاني: النظر في تقرير الورشة التدريبية حول " دور الأجهزة الرقابية في مجال الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16" الذي احتضنته سلطنة عمان من 15 إلى 19 ديسمبر 2024.

ذكّر مقرر اللجنة بمرجع النشاط والذي يندرج ضمن تنفيذ خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2024 للمنظمة العربية وخاصة منها الخطة العملية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة لعام 2024. وقد استضاف جهاز الرقابة الإدارية والمالية للدولة بسلطنة عمان اللقاء التدريبي بمدينة مسقط خلال الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر 2024، وحضر في هذا اللقاء 18 مشاركاً ينتمون إلى 8 أجهزة من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة.

وأفرزت عروض المدربين والمشاركين والنقاشات التي تلتها مجموعة من التوصيات للإسهام في الرفع من فعالية ونجاعة الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية عند قيامها بتنفيذ مهمات الرقابة على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أهمها:

- **توصيات تخص المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الأرابوساي) :**

1/ عقد مزيد من اللقاءات لتعزيز تبادل الخبرات والتجارب؛

2/ أن تكون اللقاءات دورية، أي يتم انعقادها في جميع الأقطار؛

3/ تكرار مثل هذه اللقاءات بشكل مستمر توجيه كتاب أو ايميل للمشاركين المميزين وإعلام إدارتهم بذلك.

- **توصيات متعلقة باللقاء:**

1/ تمكين المدربين من التخصص في أهداف التنمية المستدامة ووضع خطة لذلك؛

2/ زيادة مدة البرنامج التدريبي لإتاحة فرصة أكبر لتبادل التجارب والخبرات؛

3/ إعطاء بعض الجلسات التدريبية وقت أطول؛

4/ الزمن المحدد للمحاضرة بحاجة الى إعادة نظر من ناحية زيادة توقيت الجلسات حتى يتمكن المدرب من إعطاء أمثلة أكثر وحالات عملية أكثر.

- **توصيات يمكن أن تتبناها الأجهزة العربية العليا للرقابة:**

1/ برمجة مهمات رقابة على مواضيع متصلة بالهدف 16.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة نتائج تنفيذ الورشة وتوصياتها.

وتوصي اللجنة بعرض نتائج وتوصيات الورشة التدريبية حول " دور الأجهزة الرقابية في مجال الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16" على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند الثالث: النظر في تقرير نشاط اللجنة لعام 2024.

ذكّر مقرر اللجنة بفحوى المادة 26 من النظام الأساسي للمنظمة والتي نصت على أن تقوم كل لجنة برفع تقرير دوري عن نتائج أعمالها لكل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي، وفقاً لما هو محدد في البرنامج الزمني المعتمد.

وعرض مقرر اللجنة محتوى تقرير نشاط اللجنة لعام 2024على الأعضاء.

واعتمد أعضاء اللجنة تقرير النشاط لعام 2024.

وتوصي اللجنة بعرض تقرير نشاطها لعام 2024 على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه (مرفق رقم 1).

البند الرابع: النظر في تقرير الورشة التدريبية حول "*متطلبات أن يكون الجهاز مثالا يحتذى به*" المنعقدة بتونس من 19 إلى 22 مايو 2025.

قدّم رئيس اللجنة محتوى مذكرة البند والتي أشارت إلى مرجع برمجة الورشة المضمّنة بالخطة التشغيلية للجنة لعام 2025 والتي صادق عليها المجلس التنفيذي كنشاط يتمثل في تنظيم ورشة تدريبية بعنوان: "تحقيق الأجهزة الرقابية للهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة: نحو أجهزة فعالة، شفافة وخاضعة للمساءلة يُحتذى بها" مع إسناد مسؤولية التنسيق والتنظيم للجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، بالتعاون مع رئاسة اللجنة ممثلة في المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية . وقد استضافت الجمهورية التونسية اللقاء التدريبي وتم تنظيمه بمدينة الحمامات بتونس خلال الفترة من 19 إلى 22 ماي 2025.

وقد شارك في أعمال الورشة، التي سهرت على تنشيطها هيئة تدريبية مكونة من ستة (06) مدربين من الجهاز التونسي بالإضافة لرئاسة اللجنة، ممثلين عن الأجهزة العربية للمملكة العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية.

وفي أعقاب الورشة، وعلى ضوء العروض والمناقشات وتجارب الأجهزة التي تم تقاسمها من طرف المشاركين، تمت صياغة توصيات الورشة في جلسة تفاعلية وتشاركية بين المدربين والمشاركين. فمن أجل أجهزة رقابية شفافة وفاعلة وخاضعة للمساءلة تحقق الغايتين 6.16 و10.16 أوصت الورشة بما يلي:

- التوصيات الموجهة للأجهزة

➢ **في مجال تعزيز شفافية الأجهزة**

- الأخذ بالمبدأين 12 و20 من مبادئ الانتوساي وبمقاصد الغايتين 6.16 و10.16 من أجندة 2030 وبمفهوم أجهزة يحتذى بها وبالمنهجيات المستجدة لتنفيذه ؛
- استيفاء محددات ومتطلبات الشفافية والمساءلة من الأجهزة خصوصا في مجال إصدار القوائم المالية مع تطور أنظمة إعداد التقارير المالية على أساس الاستحقاق وفي مجال الخضوع للتدقيق الخارجي ونشر رأيه بشأنها؛
- توسيع مجال الإفصاح ليشمل مستوى أداء الجهاز بإصدار تقارير منتظمة ليس فقط عن نتائج التدقيق، ولكن أيضا عن أداء الجهاز ومخرجاته ونتائجه وكلفته؛
- وضع سياسات صارمة للأخلاقيات خصوصا لمنع تضارب المصالح؛
- إظهار الشفافية من قبل الأجهزة في صنع القرار واستخدام السلطة وفي التوظيف المفتوح القائم على الجدارة والشفافية في سياسات المشتريات؛
- مواكبة التحول الرقمي وركوب موجة الثورة الرابعة مع تطبيق الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات ولوحات المعلومات الرقمية لإعداد التقارير العامة؛
- اعتماد التواصل متعدد القنوات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الويب 2.0 ومقاطع الفيديو والتواصل المحلي مع تبني جيل جديد من سياسات التواصل تشمل الشفافية الرقمية والبيانات وزيادة الوعي.

➢ **في مجال تحقيق متطلبات مساءلة الأجهزة**

- السعي لتحقيق التوازن المنشود بين الاستجابة الطوعية للخضوع للمساءلة والحرص على الحفاظ على استقلالية الأجهزة وحماية محدداتها؛
- العمل على تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة كمفاهيم مترابطة؛
- مواصلة استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI PMF) واعتماد المساءلة بمرجعية للمقارنة الدولية International Benchmarking والانخراط في مبادرات مراجعات النظير؛
- تطوير حلقات التغذية الراجعة باعتماد أنظمة تمكن أصحاب المصلحة (بما في ذلك الجهات الخاضعة للتدقيق) من تقديم ملاحظات حول ملاءمة عمليات التدقيق وجودتها وتأثيرها ؛
- اعتماد التعلم التكيفي بدمج التغذية الراجعة في القرارات الاستراتيجية والتشغيلية لتحسين "خدمات" الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والقيمة العامة.

➢ **في مجال تعزيز فعالية الأجهزة**

- التخطيط الفعال للنضج المؤسسي للجهاز مع الحرص على استدامة وتحسين ممارسات التخطيط الاستراتيجي؛
- توسيع آفاق نتائج وتبعات العمل الرقابي (التحقيق والعقوبات والإرجاع) في سياق التركيز العالمي المتزايد على مكافحة مظاهر الاحتيال والفساد وزيادة الاهتمام بقدرة الأجهزة العليا للرقابة على الإسهام في ذلك؛
- تطبيق المعيار 140 في صيغته الجديدة بالانتقال من مراقبة الجودة إلى إدارتها؛
- اعتماد مسارات وأنشطة رسمية للتخطيط للأثر؛
- الاستفادة القصوى من فوائد دعم التكنولوجيا للعمل الرقابي؛
- تنظيم دورات تدريبية متعددة تعكس مفهوم وماهية أجهزة يحتذى بها؛
- تكريس انفتاح الأجهزة على محيطها والسعي لمزيد من تشريك الأطراف ذات العلاقة في برمجة ومتابعة أعمال الجهاز لمزيد من الفعالية.

- التوصيات الموجهة لمنتسبي الأجهزة

على اعتبار الدور المحوري الذي يلعبه المنتسبون للأجهزة في تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة والفعالية داخل الأجهزة الرقابية، فقد اجتمع رأي المشاركين على حث المدققين والفنيين والمنتسبين على:

- الانخراط في تطوير سياسات الشفافية والمساءلة والفعالية؛
- الالتزام الصارم بجميع السياسات الرسمية المهنية والأخلاقية التي تعتمدها الأجهزة؛
- الاستثمار في الكفاءات الذاتية والسعي الحثيث لتملك مميزات مدقق الغد المحدث للفارق في حياة المواطنين؛
- القيادة وإحداث التغيير.

- التوصيات الموجهة للمنظمة

لمزيد من الدعم الفعال من قبل المنظمة للأجهزة في مجال الشفافية والمساءلة والفعالية، وجه المشاركون في الورشة التوصيات التالية لهياكل المنظمة:

- التواصل مع الأجهزة للتأكيد على أهمية توسيع أجندة رقابتها لتشمل المقاربة الرابعة بخصوص الهدف 16 من أجندة 2030؛
- تشجيع الأجهزة على مواصلة ممارسة قياس الأداء والتقييم الطوعي من طرف النظراء بالتواصل حول تجربتي الجهازين التونسي والجزائري؛
- تقييم تجربة برنامج إرساء استراتيجيات التواصل مع الأطراف الخارجية ذات العلاقة وإطلاق نسخة ثانية منه؛
- إنجاز استبيان حول التحديات التي تواجه الأجهزة في تحقيق الغايتين 6.16 و10,16؛
- إحداث إطار للإبلاغ عن تحقيق الغايتين 6.16 و10,16 من قبل الأجهزة؛

- إعداد أدلة مختصة وترجمة الأدلة المهمة التي طورتها مجموعات وفرق عمل الانتوساي ومنظماتها الجهوية؛
- التركيز في ورش المقبلة على التطبيقات العملية بتخصيص وقت أكبر لدراسة الحالات الدراسية العملية والواقعية التي توضح كيف يمكن للأجهزة تحقيق الهدف 16؛
- توفير المادة العلمية للقاءات التدريبية مسبقا.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة نتائج تنفيذ الورشة وتوصياتها.

وتوصي اللجنة بعرض نتائج وتوصيات الورشة التدريبية حول "تحقيق الأجهزة الرقابية للهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة: نحو أجهزة فعالة، شفافة وخاضعة للمساءلة يُحتذى بها " على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند الخامس: النظر في ترجمة دليل إرشادات مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة حول التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة (Environmental, Social and Governance audit).

قدّم رئيس اللجنة فحوى مذكرة البند والتي تم ضمنها التذكير بأهمية توفير الأدلة والإرشادات المهنية كأحد أهم أنشطة بناء القدرات التي من شأنها تعزيز كفاءة ومهنية المدققين في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر لقلة الإصدارات في مجتمع الأجهزة العربية في هذا المجال، فقد اقترحت اللجنة ترجمة دليل إرشادات مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة حول " **التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة** " ليكون متاح الاستعمال للمنتسبين للأجهزة العربية حيث سعى هذا الدليل لتوفير إرشادات عملية للأجهزة لإدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية وأبعاد الحوكمة في الأشغال الرقابية.

وذكّر بأنّ هذا النشاط يندرج في إطار تعزيز التعاون بين اللجنة ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة. وقد أضيف للخطة التشغيلية 2025 بعد تحيين الخطة الثلاثية 2023-2025 للجنة خلال الاجتماع 68 للمجلس التنفيذي.

وقد قام ممثلو ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بإعداد المسودة الأولى لترجمة الدليل وفقا للتوزيع السنوي لأشغال اللجنة. كما قامت رئاسة اللجنة بمراجعة جودة الترجمة وإعداد النسخة النهائية.

وتقدّم أعضاء اللجنة بمقترحات لمزيد تجويد الترجمة تمّ إدراجها بالمشروع النهائي للدليل.

وبعد التداول، اعتمد أعضاء اللجنة ترجمة دليل مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة حول " التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة" بعد إدراج التعديلات المقترحة.

وتوصي اللجنة بعرض ترجمة دليل مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة حول " التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة" (مرفق رقم 2) على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها والإذن بنشرها.

البند السادس: النظر في تصميم "ميثاق ترسيخ الاستدامة ضمن مسارات عمل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".

عرض رئيس اللجنة مذكرة البند والتي تمّ خلالها التأكيد على أهمية مفهوم الاستدامة والذي يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لعمل المنظمات والمؤسسات لأنه يشكل المرتكز الأساسي الذي تقوم عليه السياسات والاستراتيجيات التي تراعي في أهدافها ومشاريعها ومسار عملها مسألة المحافظة على البيئة واستدامة الموارد.

وذكر بمنطلق برمجة هذا النشاط الذي لم يتم إدراجه مسبقا بالتوزيع الثلاثي لأنشطة اللجنة، حيث ينتظر من المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة، تماشيا مع الاتجاهات الحديثة والممارسات الفضلى المعتمدة من طرف منظمة الانتوساي وهياكلها وكذلك منظماتها الجهوية، أن تبادر إلى تبني الاستدامة كمقاربة تروم مراعاة الاعتبارات البيئية في عملها وتجويده والنهوض بمسؤولياتها والاجتماعية والاقتصادية.

وعلى هذا الأساس، اقترحت اللجنة في اجتماعها العاشر بعمان إدراج تعديل للمخطط الثلاثي بإدراج مشروع في الخطة التشغيلية لعام 2025 يتعلق بموضوع "*صياغة مقترحات ترفع للمجلس التنفيذي بشأن توطين مفهوم الاستدامة ضمن مسارات عمل المنظمة للسنوات المقبلة*". وهو المقترح الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في اجتماعه 68 وعلى إسناد تنفيذه لرئاسة اللجنة.

وبعد دراسة وثائقية مستفيضة، اقترح فريق التحرير التصميم المدرج بملف الاجتماع.

وبعد النقاش، و افق أعضاء اللجنة على تصميم "ميثاق ترسيخ الاستدامة ضمن مسارات عمل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" المقترح (مرفق رقم 3).

وتوصي اللجنة بتحرير "ميثاق ترسيخ الاستدامة ضمن مسارات عمل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" وفق التصميم المو افق عليه لعرضه على اللجنة في اجتماعها المقبل وعلى المجلس التنفيذي لاحقا.

البند السابع: النظر في تقدم باقي الأنشطة المبرمجة الجاري تنفيذها:

- **الرقابة التعاونية حول التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج آي دي آي)؛**
- **ورشة الرقابة على الهدف 6 وفق نموذج ISAM بشراكة مع الأفروساي إي ؛**
- **ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.**

أفاد الرئيس في بداية مناقشة البند بأنّه في أعقاب الاجتماع العاشر للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والاجتماع 68 للمجلس التنفيذي للمنظمة، باشرت اللجنة تنفيذ المشاريع والأنشطة المبرمجة برسم خطتها التشغيلية لسنة 2025، وهي الأخيرة في العهدة برسم المخطط الثلاثي 2023-2025. وذكّر أنه، علاوة على الأنشطة المنجزة، تمثل تقدّم اللجنة في تنفيذ بقية الأنشطة المبرمجة في ما يلي:

1. **الرقابة التعاونية حول التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج آي دي آي)**

تم إطلاق هذه الرقابة بداية سنة 2025 وهي تدخل في إطار برامج آي دي آي بمشاركة ست (06) أجهزة وقعت بيان الالتزام وهي أجهزة كل من فلسطين والعراق وليبيا ومصر وتونس المغرب.

وقد شاركت رئاسة اللجنة بصفتها مسؤولة عن متابعة التنفيذ في مسار اختيار المدربين كما قدمت عرضا حول "*وضعية الرقابة على التغيرات المناخية في المنطقة العربية*" خلال الاجتماع الأول لفريق المدربين المشرفين على الرقابة التعاونية الذي استضافه المجلس الأعلى للحسابات المغربي من 07 إلى 11 أبريل بمدينة الرباط.

وتمت انطلاقة الرقابة التعاونية بشكل رسمي في اجتماع عقد عن بعد بتاريخ 07 مايو 2025 جمع الموجهين وأعضاء فرق التدقيق الستة بحضور منسق منظمة الآي دي آي الجهوي عن منطقة الأرابوساي. ومن المنتظر أن تنتهي مرحلة التخطيط شهر يوليو 2025.

2. **الرقابة التعاونية على تنفيذ الهدف 6**

تنفيذا لهذا المشروع، تم إعداد مذكرة مفاهيم الرقابة وعقد اجتماع تنسيقي بين الأمانة العامة ورئاسة اللجنة والجهاز العراقي حيث يتولى هذان الأخيران تنفيذ النشاط. كما تم عقد اجتماع مع منظمة آي-دي-آي لطلب الاستشارة والمواد التعليمية التي أعدتها للقيام بالرقابة على إدارة المياه.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت مراسلة الأجهزة بشأن غايات الهدف 6 التي تفضل أن تكون موضع الرقابة التعاونية. حيث أجاب فقط الجهاز الفلسطيني باختيار الغاية 6.د.

وعليه فقد تم اختيار الغاية 6.د "*دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي*" كموضوع للرقابة التعاونية. كما تم إعداد مسودة اتفاقية الرقابة ومراسلة الأجهزة لدعوتها للمشاركة فيها.

3. **ورشة الرقابة على الهدف 6 وفق نموذج ISAM بشراكة مع الأفروساي إي**

تمت مراسلة الأجهزة قصد إيجاد مستضيف للنشاط علما أنه تم وضع برنامج أولي للورشة التي ستنفذ بتعاون مع الأفروساي-إي التي ستوفر الهيئة التدريبية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى تاريخ عقد الاجتماع 11 لجنة، لم يتطوع أي جهاز بالاستضافة.

وقد أكّد ممثل الأمانة العامة على أهمية تنفيذ هذا النشاط في أقرب وقت ممكن نظرا لاندراجه ضمن نفس مشروع الرقابة التعاونية على الهدف 6 ويجب أن يكون سابقا لانطلاقها الميداني أو على الأقل متزامنا معه. كما أشار إلى الصعوبات التنظيمية التي رافقت تنفيذ هذا المشروع خصوصا في جانب إيجاد تواريخ مناسبة للمدربين من المنظمتين لتنفيذ الورشة إضافة إلى عدم تطوع الأجهزة لاستضافته نظرا للتكاليف المرافقة لاستضافة مدربي الأفروساي-إي، واقترح بأن يتم تحويل النشاط إلى نشاط يتم تنفيذه من طرف اللجنة كنشاط منظمة بوسائلها الخاصة ويتم بذلك دعوة الأجهزة للاستضافة مباشرة بعد أخذ الموافقات الضرورية واقترح بأن يتم برمجة تنفيذ الورشة خلال النصف الثاني من شهر يوليو أو النصف الأول من شهر سبتمبر.

وبعد النقاش حول إمكانية عقد الورشة حضوريا وعن بعد وفوائد وإشكاليات كل منهما، اتفق أعضاء اللجنة على تنفيذ الورشة كنشاط من أنشطة المنظمة عبر مواردها وفي حال عدم استجابة الأجهزة للاستضافة، يتمّ عقد الورشة عن بعد.

4. **ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة**

تم التقدم في الترجمة وسيتم عرضها على اللجنة في اجتماعها القادم.

وبعد التداول، اعتمد أعضاء اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المذكورة.

البند الثامن: إحاطة اللجنة علما بمشاركة اللجنة في الاجتماع المشترك المقبل أرابوساي-أسوساي وفي الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الانتوساي للرقابة البيئية.

إحاطة اللجنة علما بمشاركة رئاستها في الأنشطة الدولية في مجتمع الانتوساي، أشار الرئيس إلى أنّه، في إطار انخراط اللجنة في الديناميكية الدولية لمنظمات الرقابة العليا في ميدان الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، ستشارك اللجنة في حدثين دوليين تمت دعوتها إليهما وهما: الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي للرقابة البيئية، والاجتماع المشترك الأول بين منظمتي الأرابوساي والأسوساي. ويشكل هذان الموعدان مناسبتين هامتين للتعريف بأنشطة اللجنة وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة الأعضاء في المنظمة وباقي الأجهزة في مجتمع الانتوساي.

وسيعقد الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي للرقابة البيئية بجمهورية مالطا ابتداء من يوم 01 يوليو 2025، ويعد محطة هامة لتتبع التقدم المنجز في مجالات الرقابة البيئية على الصعيد الدولي. وسيمثل رئاسة اللجنة في هذا الاجتماع السيد حسن نمراني، الذي سيشارك فيه أيضا بصفته ممثلا عن المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، وسيقدم عرضا، باسم اللجنة، حول حصيلة أعمالها خلال 2024، وكذا حول تقدم المشاريع المسندة إليها في هذا المجال في 2025.

أما بخصوص الاجتماع المشترك الأول بين الأرابوساي والأوسوساي، فمن المرتقب تنظيمه يومي 18 و19 يوليوز 2025 بمدينة باكو، عاصمة جمهورية أذربيجان، تحت رعاية غرفة الحسابات الأذربيجانية. ويهدف هذا اللقاء إلى إرساء أرضية مشتركة لتبادل المعارف والتجارب في مجالات التدقيق، لاسيما عبر مناقشة موضوعين رئيسيين هما: "استجابة التدقيق لتغير المناخ" و"استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التدقيق". ومن المزمع أن تساهم اللجنة في أشغال هذا الاجتماع، في أفق عرض وجهة نظرها والممارسات الفضلى للأجهزة العربية في مجال استجابة التدقيق لتغير المناخ.

البند التاسع: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة.

أوضح مقرر اللجنة أنّ المجلس التنفيذي صادق خلال اجتماعه السابع والستين المنعقد بالمملكة العربية السعودية ضمن قراره عدد 2023/392 م.ت (67) على جملة من الاجراءات التي سيتم اعتمادها عند تنفيذ الأعمال المناطة بعهدة الفرق التي يتمّ تكوينها داخل لجان المنظمة.

على هذا الأساس، تمّ تقديم مقترح لموائمة اللائحة التنظيمية للجنة مع النسخة المصادق عليها من وثيقة إجراءات تنفيذ الأعمال، وقد صادق المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الثامن والستين القرار ضمن رقم 2024/418 على اعتماد اللائحة التنظيمية في صيغتها الجديدة، وقد طلب من اللجنة تضمين الإجراءات المذكورة أعلاه ضمن نص اللائحة وليس كمرفق لها في إطار توحيد وثائق تنظيم اللجان. كما اقترح ممثلو الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية إدراج النقطة 12 من المذكرة ضمن المادة السادسة المتعلقة بتسيير اللجنة ضمن مهام رئيسها.

واعتمد الأعضاء التنقيحات المقترح إدراجها على اللائحة التنظيمية للجنة بما يتلاءم مع إجراءات تنفيذ أعمال فرق العمل المشكلة ضمن لجان المنظمة.

وتوصي اللجنة بعرض النسخة المعدّلة من لائحتها التنظيمية والتي تمّ ضمنها إدراج إجراءات تنفيذ أعمال فرق العمل المشكلة ضمن لجان المنظمة بموادها (مرفق رقم 4) على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها خلال اجتماعه القادم.

البند العاشر: النظر في قصص النجاح المقترحة للنشر من قبل الأجهزة الأعضاء والتقارير المزمع إدراجها بقاعدة بيانات التقارير البيئية.

عرض رئيس اللجنة مرجع المشروعين واللذين يندرجان في إطار تنفيذ أنشطة الخطة التشغيلية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة للمنظمة لسنة 2025، التي اعتمدها المجلس التنفيذي بموجب قراره رقم 2024/418م.ت (68)، وحرصًا على تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة بين الأجهزة الأعضاء.

فبالنسبة إلى تنفيذ نشاط نشر قصص نجاح الأجهزة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمي للمنظمة بما يتيح الاستفادة منها من قبل الأجهزة الأعضاء، وردت على اللجنة قصتا نجاح من كل من ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، وقد تمّت دراستهما من قبل الفريق المكلف بالمشروع، وقد وردت مقترحات في شأنهما من الفريق ومن رئيس اللجنة، وتمّ توجيه الملحوظات والاقتراحات للجهازين صاحبي قصتي النجاح لأخذها بعين الاعتبار.

وقد طرح ممثلو الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية إشكالية المتطلب المتعلق بالصور والرسوم ضمن محاور تقييم القصص نظرا للسرية التي قد ترافقها في عديد من الأوقات، وقد أوضح رئيس اللجنة وممثل الأمانة العامة أنّ هذا المتطلب يتعلق أساسا بالمخططات والرسوم البيانية التي تحسن مقروئية التقارير وتساعد في مزيد فهم محتواها، وتتعلق بنفس البيانات المدرجة بالتقارير الرقابية.

وفي سياق جهود اللجنة لإنشاء قاعدة بيانات للتقارير البيئية على الموقع الرسمي للمنظمة، بما يُمكّن الأجهزة الأعضاء من الاستفادة المتبادلة من التجارب والممارسات، وتنفيذًا للمشروع المستمر خلال عامي 2024 و2025، وجّهت الأمانة العامة خطابًا إلى الأجهزة داعية إياها لاقتراح تقارير للنشر ضمن قاعدة البيانات. وعلى إثر ذلك، تلقّت الأمانة من المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية مصفوفات المعلومات المتعلقة بالتقارير البيئية المتعلقة بالمهام الرقابية التالية:

- تثمين السدود؛
- تدبير استغلال المقالع الرمال والأحجار؛
- الاستراتيجية الطاقية الوطنية؛
- الإجراءات والتدابير الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية؛
- قطاع الفلاحة في مواجهة التغيرات المناخية.

وتمّ توجيه التقارير المذكورة للفريق المكون من الجهاز الكويتي ورئاسة اللجنة لدراستها واقتراح القرار بشأن نشرها.

وبعد التداول، قرّر أعضاء اللجنة إرجاء النظر في نتائج النشاطين للاجتماع السنوي القادم للجنة مع دراسة قصص النجاح ومصفوفات التقارير البيئية الواردة خلال الفترة القادمة من الفرق المعنية و اقتراح نشرها أو تعديلها.

البند الحادي العاشر: متابعة تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية 2023-2028 ومقترحات التعديل.

ذكر مقرر اللجنة خلال اليوم الأول من الاجتماع بمنطلق إدراج البند، حيث إنه في إطار الإعداد لمتابعة التقدم في تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028 والإعداد لاجتماعات لجنتي المخطط الاستراتيجي ولجنة المتابعة، طلبت الأمانة العامة من اللجان الفنية ومنها لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة إعداد تقرير حول مدى التقدم في تنفيذ المشاريع المبرمجة لتنفيذ الأولويات خلال النصف الأول من المخطط الإستراتيجي (2023-2025) وذلك قبل نهاية شهر 6 من سنة 2025 حتى يتسنى عرضها ضمن جداول أعمال اجتماعات اللجنتين سالفتي الذكر.

وتولى مقرر اللجنة عرض جميع الأنشطة المبرمجة للفترة 2023-2025 وتمّ ملئ جدول المتابعة النصف مرحلي للمخطط خلال اليوم الثاني من الاجتماع.

وأشار في هذا الصّدد إلى أنّه بالنسبة إلى مشروع " تنفيذ مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030 وإصدار التقرير"، فقد تمّ تعميم مشروع التقرير على الأجهزة المشاركة ولم تتلق الأمانة العامة أي ردود في شأنه.

و اتفق أعضاء اللجنة على عرض مشروع تقرير مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030 على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه والإذن بنشره.

كما ذكّر بأنّ مشروع "إقامة ورش عمل للقيادات العليا والوسطى في الأجهزة الأعضاء للتوعية على مواصلة تكثيف الجهود في تقييم تنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة" لم يتم إدراجه ضمن الخطة التشغيلية لعام 2024، وطرح إمكانية برمجة تنفيذه خلال ما تبقى من عام 2025 أو تحويله للنصف الثاني من المخطط للنقاش.

وقد تطوّع رئيس اللجنة للتكفل بتنفيذ المشروع وذلك من خلال إعداد مذكرة مفاهيم الورشة، وسيتمّ أخذ الموافقات الضرورية والدعوة لاستضافة الورشة عقب ذلك على أن يتم تنفيذها قبل نهاية عام 2025، **واعتمد أعضاء اللجنة التمشي وتعيين رئيس اللجنة لتنفيذ النشاط.**

وتجاوبا مع ما طلب من اللجنة من دراسة مشاريع مؤشرات الخطة الاستراتيجية للأولوية الشاملة المكلفة بتنفيذها، ذكّر مقرر اللجنة بمحتوى الأولوية الشاملة الرابعة من الخطة الاستراتيجية للمنظمة 2023-2028 ومؤشرات بلوغها ومشاريع تنفيذها، كما عرض جدول دراسة المؤشرات والمشاريع الذي اعتمدته اللجنة خلال اجتماعها الثامن وكان المنطلق في إعداد التوزيع الثلاثي للأنشطة 2023-2025. وبعد ذلك تمّ تباعا دراسة كل مؤشر على حدة بمعية المشاريع المرتبطة به.

وقد أفضى النقاش إلى الموافقة على مواصلة العمل على بلوغ جميع المؤشرات مع اقتراح تعديل المؤشر "عدد التقارير الرقابية النموذجية التي تم اعدادها من قبل الفرق المشكلة بقيادة (القيادات العليا او الوسطى) المشاركة في الورشة المقامة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة " ليصبح "عدد المشاركين من القيادات العليا والمتوسطة في الورشة المقامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" وذلك لصعوبة تعريف وتحديد التقرير النموذجي والربط بين الورشة وإصدار هذه التقارير.

كما اقترح رئيس اللجنة انطلاقا من نتائج الاستبيان حول وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية، أن يتم إدراج مشاريع تتعلق بالأهداف 1 و2 و5 من أجندة 2030 لكونها مجالات ذات أهمية عالية ومحل اهتمام متصاعد داخل مجتمع الانتوساي ولم يتم تغطيتها بصورة كافية من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة، ووافق أعضاء اللجنة على المقترح، وبعد التفكير في المشاريع والمؤشرات الممكنة ومع دراسة مدى تغطية المشاريع المؤجلة من النصف الأول من الخطة بمؤشرات، اقترح أعضاء اللجنة إضافة مؤشرين وهما كالآتي:

- عدد التقارير والدراسات حول تجارب الأجهزة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة 9 و12 و14 و15.

- عدد المشاركين في الورش التدريبية حول الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و5.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة تعديل المؤشرات المقترح.

وتوصي اللجنة بعرض المقترحات المعتمدة في إطار المتابعة النصف مرحلية للخطة الاستراتيجية 2023-2025 على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها خلال اجتماعه القادم، وهي كالآتي:

- عرض مشروع تقرير مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030 (مرفق رقم 5) على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه والإذن بنشره،

- عرض نشاط "إقامة ورش عمل للقيادات العليا والوسطى في الأجهزة الأعضاء للتوعية على مواصلة تكثيف الجهود في تقييم تنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة" للمصادقة عليه،

- عرض متابعة المشاريع والأنشطة المبرمجة والمنجزة خلال النصف الأول (2023-2025) من الخطة الاستراتيجية (مرفق رقم 6)،

- عرض تعديل المؤشر "عدد التقارير الرقابية النموذجية التي تم اعدادها من قبل الفرق المشكلة بقيادة (القيادات العليا او الوسطى) المشاركة في الورشة المقامة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة " ليصبح "عدد المشاركين من القيادات العليا والمتوسطة في الورشة المقامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" وذلك لصعوبة تعريف وتحديد التقرير النموذجي والربط بين الورشة وإصدار هذه التقارير، وإضافة المؤشرين "عدد التقارير والدراسات حول تجارب الأجهزة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة 9 و12 و14 و15" و "عدد المشاركين في الورش التدريبية حول الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و5" إلى الأولوية الشاملة الرابعة بالخطة الاستراتيجية للمنظمة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الثاني عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

ذكّر مقرر اللجنة بالاستحقاقات والاجتماعات بالمنظمة المبرمجة في أواخر عام 2023، ومنها مؤتمر الانكوساي بجمهورية مصر العربية والجمعية العامة للمنظمة والمجلسين التنفيذيين المرافقين لها، ونظرا لأحكام اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة التي تنص على أن تعقد اللجنة اجتماعها قبل عقد اجتماع المجلس التنفيذي بشهر على الأقل، وأشار إلى أنّه تمّ التشاور مع رئاسة اللجنة حول التواريخ الأنسب لعقد الاجتماع المقبل للجنة، وقد تمّ الاتفاق مبدئيا على الفترة من 15 إلى 18 سبتمبر 2025 لانعقاد الاجتماع الثاني عشر. وستتم مراسلة الأجهزة الأعضاء لدعوتها للتعبير عن الرغبة في استضافة الاجتماع.

واعتمد الأعضاء الفترة من 15 إلى 18 سبتمبر 2025 لانعقاد الاجتماع الثاني عشر للجنة، وتقرر إرجاء تحديد مكان الانعقاد لتاريخ لاحق.

وفي نهاية الاجتماع، عبّر رئيس اللجنة عن شكره للأمانة العامة وأثنى على مجهودات الأعضاء لإنجاز المشاريع الموكلة إليهم وجدّد اعتذاره على ضيق الوقت والاضطرار لعقد يومي الاجتماع في تاريخين متباعدين، وأشار إلى أنّ الفترة الثانية من المخطط ستكون حافلة بالإنجازات للجنة خصوصا مع ورود طلبات من منظمات من مجتمع الانتوساي لتنظيم أنشطة مشتركة مع اللجنة.

مقرر اللجنة	رئيس اللجنة
الأستاذ / حسام الدين القزي (مكلف بمهمة بالأمانة العامة)	الأستاذ/ عزيز مولاي إدريس